وثائق

بيان للأمة (١)

" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " ، وهى تستشعر خطورة ما آلت إليه أحوال مصر من انسداد سياسى ، واحتقان اجتماعى ، وفساد ينهش ثروة البلد ، وتزوير يستأثر بالسلطة ، واستبداد يدهس الحريات العامة ، وتوحش فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام ، وتردى الخدمات والمرافق ، والتدهور المتصل فى مكانة مصر ودورها القيادى فى أمتها ، وتجريف استقلالها الوطنى ، ووضع مقدراتها – على غير إرادة أبنائها – فى خدمة مصالح العدو الأمريكى – الإسرائيلى .

و" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " إذ تستشعر خطورة المأزق الذى قادتنا إليه سياسات حكم الفساد والاستبداد والتبعية ، وإذ تؤكد على أولوية الحل الوطنى الديمقراطى الاجتماعى ، فإنها تدعو كافة القوى الحية إلى مواصلة الكفاح الشعبى السلمى ، وإلى حشد الجهد الوطنى العام من أجل :

١- الإنهاء السلمى للحكم الاستبدادى ، والحيلولة دون ترشح مبارك (أو نجله) لرئاسة جديدة ، وإفساح المجال لحكم انتقالى برئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطنى جامع .

٢- حل مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة بالكامل ، وإجراء انتخابات حرة بضمانات.

الإشراف القضائى الكامل ، وبتعديلات ضرورية عاجلة فى مواد الدستور أرقام ٧٥ و٧٦و٧٧و٨٨و١٧٩ ، والتمهيد لانتخاب جمعية تأسيسية

تصوغ وتقر دستورا جديدا للبلاد .

٣- الإفراج الفورى عن كافة المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية ، والقوانين سيئة السمعة ، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات ، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء ، وإدارته التامة لكافة مراحل وأنواع الانتخابات والاستفتاءات العامة .

٤- محاكمة المسؤولين عن جرائم التزوير والتعذيب والفساد ، واسترداد ثروة الشعب المنهوبة ، وتنفيذ حكم القضاء العادل برفع الحد الأدنى للأجر إلى ١٢٠٠ جنيه شهريا ، وصرف إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الأجر ، وخفض أسعار الأدوية والأغذية والخدمات الأساسية بنسبة ٣٠٪على الأقل ، وإلغاء ضريبة الأطيان الزراعية على صغار الفلاحين ، ووقف مسلسل طرد الفلاحين المستأجرين من أراضيهم .

٥- طرد سفير العدو الاسرائيلى ، ووقف تصدير البترول والغاز لإسرائيل ، وإلغاء اتفاق الكويز ، والتخلص من القيود المترتبة على ما يسمى " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية " ، والخروج من التبعية المزمنة للسياسة الأمريكية ، واتخاذ كافة التدابير المتاحة لحفظ حقوق مصر الثابتة غير القابلة للتصرف فى مياه النيل .

اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى القاهرة فى ٢٣ من يناير ٢٠١١

الكلمات التى تحتها خطوط اعترض عليها ممثل الإخوان محمد البلتاجى وجرى حذفها فى النسخة النهائية للبيان المنشورة فيما يلى.

بيان للأمة (٢)

" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " ، وهى تستشعر خطورة ما آلت إليه أحوال مصر من انسداد سياسى ، واحتقان اجتماعى ، وفساد ينهش ثروة البلد ، وتزوير يستأثر بالسلطة ، واستبداد يدهس الحريات العامة ، وتوحش فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام ، وتردى الخدمات والمرافق ، والتدهور المتصل فى مكانة مصر ودورها القيادى فى أمتها ، وتجريف استقلالها الوطنى ، ووضع مقدراتها – على غير إرادة أبنائها – فى خدمة مصالح العدو الأمريكى – الإسرائيلى .

و" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " إذ تستشعر خطورة المأزق الذى قادتنا إليه سياسات حكم الفساد والاستبداد والتبعية ، وإذ تؤكد على أولوية الحل الوطنى الديمقراطى الاجتماعى ، فإنها تدعو كافة القوى الحية إلى مواصلة الكفاح الشعبى السلمى ، وإلى حشد الجهد الوطنى العام من أجل الإنهاء السلمى للحكم الاستبدادى وإفساح المجال لحكم انتقالى برئاسة جديدة وحكومة ائتلاف وطنى جامع تتولى:

١- حل مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة بالكامل ، وإجراء انتخابات حرة بضمانات الإشراف القضائى الكامل ، وبتعديلات ضرورية عاجلة فى مواد الدستور أرقام ٧٥ و٧٦و٧٧و٨٨و١٧٩ ، والتمهيد لانتخاب جمعية

تأسيسية تصوغ وتقر دستورا جديدا للبلاد .

٢- الإفراج الفورى عن كافة المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية ، والقوانين سيئة السمعة ، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب

والنقابات والجمعيات ، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ،

وضمان الاستقلال الكامل للقضاء ، وإدارته التامة لكافة مراحل وأنواع الانتخابات والاستفتاءات العامة .

٣- محاكمة المسؤولين عن الفساد ، واسترداد ثروة الشعب المنهوبة ، وتنفيذ حكم القضاء العادل برفع الحد الأدنى للأجر إلى ١٢٠٠ جنيه شهريا ، وصرف إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الأجر ، وخفض أسعار الأدوية والأغذية والخدمات الأساسية.

٤- وقف تصدير البترول والغاز لإسرائيل ، وإلغاء اتفاق الكويز ، والتخلص من القيود المترتبة على ما يسمى " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية " ، والخروج من التبعية المزمنة للسياسة الأمريكية ، واتخاذ كافة التدابير المتاحة لحفظ حقوق مصر الثابتة غير القابلة للتصرف فى مياه النيل .

اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى

القاهرة فى ٢٣ من يناير ٢٠١١